وعلى آل ابراهيم وبنا انك حميد مجيد وكره بعضهم ان يقال اللهم
ارحم محمدا الى اخر الآله ليوهم تفضيل الانبياء عليهم السلام اذ الرحمة
يكون بانبياء ما يلام عليه والصحيح انه لا يكره كذا قال الزيلعي و
يدعو لنفسه وغيره من المؤمنين وهذا اولى مما قيل ودعا لنفسه
لانه من السنة اذ الايخص نفسه بالدعا بشبه القران اي مما يشبهه
لفظا لا معنى كان يقول اللهم اغفر لي وله الذي اوبقول اللهم
اغفر لابي وامي ويقرب عطفه على شبه القران اي بالمروي عن رسول الله
عليه السلام منه ان يقول اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا وانه
لا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك انك انت الغفور
الرحيم لا كلام الناس اي لا يدعو بشبه كلام الناس لانه يفسد الصلوة
الا اصل فيه اذ كل ما لا يستحيل سؤال الله عن العباد فهو كلامهم وما
يستحيل فليس بكلامهم ثم المسئلة اما مفسدة اذا لم يقعد قدر التشهد
في اخر الصلوة واما اذا قعد فصلوته تامة لوجود الخروج بصنعه
كما مر بقي ولكن المرأة تتورك اي تخرج رجليها من الجانب الايمن
ويكون وركها من الارض لانه استر لها وصبي حالها على الستر
فيهما اي القعدتين والصلوة والدعاء سنتان الاول فرض عند
الشافعي ومنها اي الفرائض ترتيب القيام اي تقديمه بقصد الترتيب
على الركوع والركوع على السجود حتى لو ركع قبل القيام او سجد
قبل الركوع لم تجز لانها الصلوة لا توجد الا بذلك كذا في الكافي وتحقيقه
ان الصلوة من الافعال الشرعية فلها ماهية مركبة شرعا من اجزاء
مادية هي القيام والركوع والسجود وجزء صوري هي الهيئة
الحاصلة من تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود ولم
يذكر القرأة مع انها من اجزاء المادية ايضا اذ لا دخل لها في

حصول

Copyright © King Saud University

حصول الجزء الصوري لان الشرع لم تتعلق له صلاة فجعل وصلة الى
الفرضية كما عين لبناء الاركان بل جعلها فرضا في الصلوة ثم ملقا
حتى لو تركت في الاولين ووجدت في الاخريين صحت الصلوة
وانما لا تصح لو تركت بالكلية فلهذا التسر الدقيق جعلوا مراعاة
الترتيب بايلاء القرأة والركوع على الواجبات لا الفرائض واقتصروا
في التمثيل لوجوب رعاية الترتيب في الاركان على هذا المثال
بخلاف ما قال صاحب الكافي في اواخر باب الحدث في الصلوة
الا ما احدث شرعيته برأي عين وجوده صورة ومعنى في محله
لانه شرع كذلك فاذا عدمه فقد فعله الفعل في جلسة وقيام الشرع
باطل ومثله يعلم بتحقيق ما قال صاحب الهداية عند عد الواجبات
ومراعاة الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال فانه اراد بما
شرع مكررا ما شرع مكررا في الركعة الواحدة كالسجدة فانه
من ترك الثانية ساهيا وقائما وتم صلوته فتذكر فعليه ان يسجد
السجدة المتروكة ويسجد للسهو كما مر واحترز به عما شرع
غير مكرر فيها كالركوع فانه اذا وقع بعد السجدة لا يقع تلك الركعة
معتدا بها بالاجماع ذكره شراح الهداية حتى قال في المجتبى الترتيب
فرض فيما تعددت شرعيته في كل ركعة كالقيام والركوع ولين
بفرض فيما تعددت شرعيته في كل ركعة كالسجدة حتى لو تذكر
في ركوع الركعة الثانية انه ترك سجدة من الركعة الاولى
فانحط ما ركع له فسجدها لا يلزمه عليه اعادة الركوع فان
قيل السجدة الثانية فرض كالاولى ومن الاجزاء المادية فما وجه
في جعل مراعاة الترتيب بينهما واجبا لا فرضا قلنا السجدة فرض
اصل السجدة ثابت بقوله تعالى اسجدوا وتكرارها بفعل الركعة